الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1040 (1996)
29 January 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٢٣ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/1)،

وقد نظر في الرسالتين الموجهتين من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1068)، و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/36)،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة في بوروندي، وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرار المنطقة كلها،

وإذ يدين بأشد العبارات المسؤولين عن تزايد أعمال العنف، بما في ذلك أعمال العنف ضد اللاجئين وموظفي منظمات المساعدة الإنسانية الدولية،

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على استمرار تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين في بوروندي،

وإذ يؤكد أيضا مسؤولية السلطات في بوروندي عن أمن الموظفين الدوليين واللاجئين والمشردين هناك،

وإذ يرحب، في هذا الصدد، بالزيارة التي قامت بها مؤخرا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى بوروندي، بناء على طلب الأمين العام، وبالخطط الرامية إلى إنشاء آلية دائمة للتشاور بشأن المسائل الأمنية بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية،

وإذ يشدد على الأهمية القصوى والحاجة الماسة لاستمرار جميع الأطراف المعنية في بوروندي في الحوار وللمصالحة الوطنية،

وإذ يشدد على الأهمية التي ينيطها بمواصلة وتكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتجنب ازدياد تدهور الحالة في بوروندي، ولتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية هناك،

وإذ يلاحظ، مع التقدير، الجهود التي يبذلها الآن الأمين العام وموظفوه، ومنظمة الوحدة الافريقية ومراقبوها العسكريون في بوروندي، والاتحاد الاوروبي، والوسطاء الذين عينهم مؤتمر القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وإذ يعيد تأكيد تأييده لاتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1995/190، المرفق)، ولمؤسسات الحكم المنشأة وفقا لها،

١ - يطالب جميع الأطراف المعنية في بوروندي بضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف؛

٢ - يعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام وآخرون، في دعمهم لاتفاقية الحكم، تيسيرا لإجراء حوار سياسي شامل غايته تشجيع المصالحة الوطنية وتحقيق الديمقراطية والأمن وسيادة القانون في بوروندي؛

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية في بوروندي المشاركة في ذلك الحوار بروح إيجابية ودون إبطاء، ودعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وآخرون سعيا إلى تيسير هذا الحوار؛

٤ - يدعو الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى التعاون في تحديد وإزالة محطات الإذاعة التي تنادي بالضغينة وأعمال العنف في بوروندي؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر، بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع منظمة الوحدة الافريقية ومع الدول الأعضاء المعنية، في الخطوات الاخرى ذات الطابع الوقائي التي قد تلزم لتلافي ازدياد تدهور الحالة، وأن يضع خططا احتياطية حسب الاقتضاء؛

٦ - يرحب بقيام الأمين العام بإيفاد بعثة أمنية تقنية إلى بوروندي لبحث السبل الكفيلة بتحسين الترتيبات الأمنية القائمة المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة وأماكنها، ولحماية عمليات المساعدة الإنسانية؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على اطلاع وثيق، وضمن ذلك على ما يتعلق بالبعثة الأمنية التقنية التي أوفدها إلى بوروندي، وأن يقدم إلى المجلس، قبل ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، تقريرا كاملا

عن الحالة يشمل التقدم المحرز في الجهود التي يبذلها لتيسير إجراء حوار سياسي شامل، والاجراءات المتخذة عملا بالفقرة ٥ أعلاه، وضمن ذلك الخطط الاحتياطية؛

٨ - يعلن عن استعداده، في ضوء ذلك التقرير والتطورات التي تطرأ على الحالة، للقيام بما يلي:

(أ) النظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك فرض حظر على توريد جميع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى بوروندي، وفرض قيود على سفر القادة الذين يواصلون تشجيع العنف في بوروندي وفرض تدابير أخرى عليهم؛

(ب) النظر في الخطوات الأخرى التي قد تدعو الحاجة إلى اتخاذها؛

٩ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.
